

المضمون

بين التحليل والأبمد آفاق جديدة لتطوير الأسلوب

د. صفوت^٢ فرج

يعرّف برلسون (Berelson, 1952, p. 18) تحليل المضمون (Analysis Content) بأنه : أسلوب للبحث يتوخى وصف المضمون الواضح للاتصال وصفاً موضوعياً ومنظماً وكمياً .

ورغم تعدّد التعريفات التي قدّمت بين وقت وآخر ، بواسطة باحثين من نظم علمية مختلفة (3-2, p. 1969) (Holsti) إلا أن تعريف برلسون يجمع بشكل مختصر ، ومحدّد ، خصائص أسلوب تحليل المضمون .

وينعكس هذا التعريف على الخطوات المنهجية ، التي اتبعتها وتتبعها بحوث كثيرة نحت لاستخدامه في مجال الدراسات الإنسانية ، ويدخل أغلبها ، إمّا في إطار علم النفس الاجتماعي ، أو علم النفس السياسي ، أو مجال الاتصال متضمناً الاتجاهات والرأي العام ، بالإضافة إلى الأدب : (Berelson, et al , 1946; Angell, et al., 1964; Megraham, 1956; Mccurdy, 1947; Hart, 1965).

وقد نشأ أسلوب تحليل المضمون ، كأداة بحثية استجابة للمطالب العلمية العديدة في مجال التعامل مع الوثائق الاتصالية ، وهي الوثائق التي تتضمّن المواد المقروءة أو المسموعة أو المرئية من خلال وسائل الاتصال الجمعي^(١) ، والتي تمثّل جسراً رمزياً بين مُرسِل ومستقبل أو مستقبلين .

ورغم اتجاه تعريف برلسون إلى جعل المضمون الواضح أو الصريح (The Manifest Content) هو مادة هذا الأسلوب ، إلا أن هذا لا يمنعنا من تقرير حقيقة أن أهداف الرسالة الاتصالية يمكن أن تتحقّق من خلال مضمون ضمني (Implied) وليس صريحاً ، تعتمد فيه على الدلالات وليس على التحديدات المتعارف عليها لمعاني الألفاظ ، أو تتّجه إلى بعض المحدّدات السيكلوجية لدى المُستقبلين ، مثل تعريضهم لشحنة إيجابية معيّنة ، أو

إثارة حالة إنفعالية، أو استغلال إمكانات التشويه الإدراكي لتحقيق أهداف المُرسِل.

ولأن الاختلاف بين المحللين لعيّنة ما من المادة الاتصالية، يمكن أن يصل إلى أقصى مداه عند التعامل مع «الدلالات» أو «المغزى» خلف المضمون الصريح، فقد تجنّب منظّرو المضمون التعامل مع هذه الدلالات، وبذلك لا يواجهون مشكلة «الصدق» (Validity)، وإلى تعديّ الدلالات أو المغزى بؤرتها، وإنما يلغونها تماماً، بما يؤديّ في أحيان كثيرة إلى التعامل مع المضمون الظاهري، موضوع التحليل.

فإذا فحصنا خصائص تحليل المضمون حسبها هو عليه في المرحلة التاريخية الراهنة، وكما يعكسه تعريف برلسون، فسنجد أنه بمثابة أسلوب منظم من أساليب «التصنيف والعد»^(١٢) (Classification and Enumeration) لوحدات اصطلاحية للمضمون. ويستمد الأسلوب موضوعيته من كونه قائماً على ملاحظة وحدات أو معطيات ذات بناء فيزيقي محدّد (مثل: الكلمة، الجملة، الفقرة... الخ)، وهو ما يؤديّ إلى ثقة عالية في مؤشرات الثبات (Reliability) في الأسلوب؛ ولأن مشكلة الثبات ليست حلاً كافياً أو بديلاً للصدق، فيظل الأسلوب، من حيث موضوعيته وأهميته التقنية، معتمداً على جناح واحد لا يكفي لاستمرار تحليقه في سماء الأدوات والأساليب العلمية المقبولة.

ورغم أن المشكلة المثارة هنا، ليست مشكلة الصدق، إلّا أنها سمة بارزة من سمات الوضع والتعريف والاستخدام الراهن لتحليل المضمون.

إذن، فالملاحظة الخارجية، بوصفها الأساس المنهجي لتحليل المضمون، هي التي تتجاوز به مستوى الانطباعات الشخصية التي يحتكم إليها رجل الشارع، ويبنى فروضه في ضوءها، أو ينتهي منها لاستخلاصات معيّنة، ويبدأ تحليل المضمون بهذه الملاحظات، إلّا أنه ينتهي بعد الخطوة التالية مباشرة، ونعني بها التصنيف والعدّ.

ولا تتجاوز عملية التصنيف والعدّ التعامل مع المستوى الإسمي (Nominal) للظواهر، فنحن نضع هنا فئات، وكائنة ما تكون هذه الفئات، فإن تصنيفنا لها لا يتجاوز عدّ كل وحدة من وحدات المضمون تحتها، من خلال تطبيق قاعدة «إمّا... أو» المنطقية، فإمّا تقع وحدة التحليل (الكلمة أو الجملة... الخ) في الفئة، أو تخرج عنها، وينتهي بنا تطبيق قاعدة «إمّا... أو» إلى «حصر» أو «عد» للوحدات داخل كل فئة. والعملية الاستقرائية الأساسية في هذا المستوى الإسمي هي مجرد تقرير التساوي (Equality) داخل الفئة، بمعنى أن الوحدات في الفئة المعيّنة إنما ينطبق عليها تعريف هذه الفئة، وتتساوى فيما بينها في هذا التعريف، دون أن يعني ذلك حكم على «كم» كل وحدة منها، أو ترتيب كل وحدة بين الوحدات الأخرى داخل الفئة. من ذلك، أننا نصف تلامذة مدرسة معيّنة في فئة لاعبي كرة القدم، وباستخدام قاعدة «إمّا... أو» على كل تلميذ، سنجد أن كلاً منهم، إمّا لاعب أو غير لاعب؛ وبذلك يندرج بعضهم فقط تحت فئة

لاعبي الكرة، وهم جميعاً «متساوون» في كونهم لاعبي كرة، دون أن يعني هذا التساوي، أن «درجة» مهارة أحمد (١٠) ودرجة مهارة علي (٦)، أو أن أحمد أمهر من علي، وعلي أمهر من حسين...

التصنيف في المستوى الإسمي لا يتيح إلا العد، ويغفل أي معلومة تتعلق بالترتيب (Ranking) أو المسافة (Interval) أو الكمية (Quantity)، وبذلك نجد أن النسق الرياضي المنطبق هنا والقابل للاستخدام، هو النسق التبادلي (Permutation Group) والذي لا تتاح من خلاله أية معالجات إحصائية تتجاوز حساب المنوال (Mode) أو معامل التوافق (Contingency) [فرج: ١٩٨٠، ص ٩٧، Stevens, 1946]. ومع ذلك، فحتى هذه الأساليب الإحصائية المحدودة كثيراً ما تقف خارج إطار المعالجة في بحوث تحليل المضمون، باعتبار أن الأسلوب إنما يتضمن إجراءات التصنيف، ولا يتجاوز مفاهيم وتعريفات وحدات التحليل ثم العد فقط.

ويُعد هذا المستوى من المعالجة الكمية متخلفاً في تطوّر الأساليب والأدوات العلمية^(٣)، كما يؤدي إلى تقييد الأسلوب أو الأداة بالطبيعة النوعية للمادة، موضوع المعالجة أو الملاحظة، إذ في كل دراسة يتعيّن البدء بوضع الفئات، وهذه الفئات خاصة بالمضمون النوعي بهذه الدراسة دون غيرها، بل إن نفس المضمون النوعي، إذا تعرّض للدراسة بواسطة باحثين مختلفين، فمن المتوقع أن يكون لدى كل منهما فئات ووحداته المختلفة، وفقاً للإطار المرجعي أو الأساس النظري الذي يستند إليه كل باحث منهما؛ نتيجة لكل هذا، تصبح الاستخلاصات من المادة الميّنة محدودة بخصائص هذه الدراسة والطبيعة النوعية للمادة الاتصالية التي يتم تحليلها، وينتهي بنا كل هذا إلى ضرورة اعتبار تحليل المضمون مجرد معالجة موضوعية للمواد الاتصالية لا أكثر.

يؤدي هذا الوضع إلى تجريد تحليل المضمون من المزايا التي يطمح إليها الباحثون تكميّمو النزعة، والذين يعتبرون أن التكميم ليس هدفاً في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتطوير قياسنا للظواهر العلمية، وتطوير مفاهيمنا عنها، والتقدّم نحو اكتشاف القوانين التي تُنظّم فيها هذه الظواهر؛ وما من شك، في أن المضمون الاتصالي ظاهرة علمية قابلة للملاحظة، مثلها في ذلك مثل الكثير من الظواهر التي حظيت بخطوات متقدّمة في اتجاه التطوّر المنهجي والكمي في دراساتنا منذ فترات طويلة.

وتكتسب الأساليب والأدوات المنهجية جزءاً من قيمتها من قابليتها للتطوير، كما يتقدّم العلم من خلال التقريب المتتالي للمفاهيم (Successive Approximation). ولأن الوقوف عند المرحلة التاريخية الراهنة - التي طالت دون مبرّر - في مجال تحليل المضمون بخصائصه هذه، يمكن أن يصبغ هذا الأسلوب بالجمود ويفقده قيمته كأداة علمية متطورة، يصبح من الضروري التقدم بأفكار ومفاهيم جديدة تتضمنها آفاق التطوير في المستقبل.

قد تكون البداية المناسبة هي الوقوف عند ظاهرة المضمون . ومرة أخرى سنجده وفقاً لتعريف برلسون : المضمون الصريح (Manifested) ، فهل هذا المضمون الصريح هو الظاهرة التي يتعين أن تكون موضوعاً للتحليل والدراسة؟ هل صلابة الوجود المادي وحدها هي التي تجعلنا أكثر تمسكاً بهذا المضمون الصريح حتى نستطيع ادعاء أننا إنما نتعامل مع ظواهر موضوعية؟ .

الواقع ، إن هذه النظرة المادية المسرفة أصبحت مرفوضة تماماً في عصرنا الراهن ، ليس فقط في العلوم الإنسانية ، بل وفي العلوم الطبيعية أيضاً ، بل إن الوضعيين المنطقة أنفسهم يرفضونها الآن دون حرج . يتعامل العلم مع مفاهيم (Concepts) ، وهذه المفاهيم إدراكية (Perceptual) وقد تكون خصائص غير ملموسة في الظواهر المادية المشاهدة .

لنبدأ بمثال عن الفيزياء ، حيث كان التناول فيما مضى يقتصر على الظواهر المحسوسة ، مثل العناصر المختلفة في الطبيعة ، وتقدم العلم وتقدمت المفاهيم ، لتتعامل الفيزياء الآن مع مفاهيم إدراكية متطورة (Perceptual Concepts) : فالجاذبية ، والمغناطيسية ، والكثافة ، والكهرية ، كلها مفاهيم إدراكية ؛ غير أن عالم الفيزياء « يستدل » عليها من ملاحظته « لوقائع » ، ومن ملاحظته « لوحداث » فيزيقية . هو ، إذن ، يلاحظ هذه الوقائع أو الوحدات ، ولكنه لا يقف عندها . إنه يتجاوزها إلى مفاهيم الجاذبية والكثافة وغيرها . ورغم أنه لا يستطيع أن يلمس بيديه الجاذبية أو يضع حفنة من كثافة المادة في صندوق مغلق ، إلا أننا لا نحادل في حقيقة وواقعية ومعقولة بل ومشروعية ما يتناوله وما يقيسه . وهو يتقدم من هذه المفاهيم إلى مستوى العلاقات ثم القوانين والصيغ الأكثر تجريداً وعمومية .

لنتنقل الآن إلى مثال آخر من علم النفس ، فعالم النفس لا يستطيع أن يشاهد أو يلاحظ إلا أفعالاً سلوكية « عيانية » ، أو سلوكاً لفظياً له وجوده الفيزيقي الذي يجعله مقروءاً أو مكتوباً أو مسموعاً ؛ ولكنه لا يقف عند هذا السلوك المحدود ليصنّفه أو يعد وحداته ، إنه يتجه مباشرة ليستخلص منه الدلالات المتعلقة بمفاهيم إدراكية ، مفاهيم نظرية تقع في إطار تخصصه ، يطلق عليها مسميات مثل : الشخصية ، القدرة ، الاتجاه ، والذكاء .

ونحن لا نجد في إطار الملاحظة ما هو « صريح » (Manifested) إلا أفعالاً سلوكية مادية أو سلوكاً لفظياً فيزيقي البناء ، ولكن البدء من هذه المفاهيم الإدراكية المتضمنة في هذه الأفعال والأقوال ، وتطويع هذه المفاهيم للقياس « من خلال الوحدات الحسية الملاحظة » ، هو ما يقوم به عالم النفس وفق المنهج العلمي .

التطور في اكتشاف وصياغة المفاهيم العلمية هو إذن السمة الحقيقية التي يعكسها التقريب المتتالي ، ويستطيع ، المهم بتاريخ العلم ملاحظة الكثير من المفاهيم العلمية التي تطوّرت ، عبر قرون طويلة في مجال العلوم الطبيعية ، إلى أن وصلت عصرنا بما هي عليه الآن ، والتي تريد الرجوع إلى أصولها الأولى من آملنا في

تطوير المفاهيم التي يتعين أن تكون موضوعاً لتحليل المضمون .

لنقف الآن عند مثالين من الفيزياء وعلم النفس ، ننتقل منهما إلى الفكرة المناظرة في المضمون الاتصالي ، لنرى هل في مقدورنا التعامل مع مفاهيم إدراكية تتجاوز وحدات البيانات المادية الصريحة الملاحظة أم لا :

إذا وقفنا إلى جانبي أحد علماء الفيزياء ، ورأينا معاً ثمرة تفاح ناضجة تسقط إلى أسفل من شجرة مورقة مليئة بالثمار والأوراق مرتفعة الهامة ، إذا رأينا معاً هذه المعطيات الحسية ، وسألناه ماذا يرى ، فستكون إجابته ، لا هذا الوصف الأدبي لما شاهدناه ، ولا أنه تفاحة شهية تسقط ، ولكن ستكون إجابته كلمة واحدة قاطعة مختصرة ، « مفهوم إدراكي » يستدل عليه من هذه المعطيات ، إنها « الجاذبية » .

وإذا وقفنا إلى جانبي أحد علماء النفس ، ورأينا معاً طفلاً ينظم ، في سرعة ونشاط وبلا تردد ، مجموعة من المكعبات الخشبية ليبني بها غودجاً لبنت صغير ، وسألنا عالم النفس ما هذا ؟ فلن تكون إجابته : إنه طفل جميل المحيّا نشيط الحركة ، وهذا بيت خشي ، ولكن ستكون إجابته قاطعة مختصرة ، يُشير بها إلى المفهوم الإدراكي الذي يقف خلف مشاهداتنا : إنه « الذكاء » .

وعالم الفيزياء لا يرى شيئاً ، اسمه « الجاذبية » ، كما لا يرى عالم النفس شيئاً اسمه « الذكاء » . ولكنهما يستخلصانها بوصفهما مفاهيم إدراكية من هذه الوقائع الملاحظة .

لنفترض الآن ، أننا وقفنا إلى جانب أحد المتخصصين في تحليل المضمون ، وشاهدنا رجلاً يقول إن الملك خوفو بنى الهرم الأكبر في عشرين عاماً لجعل منه مقبرة يدفن فيها ، وسألناه ما هذا ؟ أفليس مقبولاً إذا أجب إن « وقائع » أو إنها « حقائق » ، ورغم أن القول الذي استمعنا إليه لا يتضمن هذه الكلمة « وقائع » أو « حقائق » ، إلا أنه استخلصهما من المادة الحسية الملاحظة ، من المضمون اللفظي الذي استمعنا إليه ؛ وهذا هو بالضبط الاستخدام الأمثل للمفاهيم الإدراكية .

وعلينا أن نتخيل الآن أي قدر من المفاهيم الإدراكية يمكننا أن نجد في مجال المضمون ، مفاهيم تقبل استخلاصها من وحدات ذات وجود فيزيقي ملاحظ ، وتسمح بالتعرف على خصائص ودلالات المادة الاتصالية . سنجد لدينا مفاهيم متعددة مثل : وقائع ، آراء ، تقرير ، مبالغة ، واقع ، خيال ، تأييد ، معارضة ، وغيرها من المفاهيم الإدراكية التي تلخص ظواهر واسعة في مجال المضمون . وليس هنا مجال لاحتجاج أن القدر من المفاهيم في مجال المضمون قد يكون من السعة بكثير ، إذا قورن بمفاهيم الفيزياء مثلاً ، فهذه مشكلة أخرى تتعلق بمستوى التجريد وإعادة التصنيف للمفاهيم الإدراكية في مفاهيم أعرض وأكثر عمومية نتناولها في نهاية هذه الدراسة .

لنتنقل الآن إلى جانب آخر من المشكلة وهو : هل يمكننا أن نستخدم هذه المفاهيم الإدراكية لتجاوز من خلالها المستوى الإسمي للتعامل مع المغطيات الاتصالية ؟ وما هي حدود التقدم إلى مستويات أعلى ؟ وهل

يتوقّر لدينا المنطق العلمي لتجاوز المستوى الإسمي إلى مستوى آخر؟ .

ذكرنا منذ قليل أن التصنيفات الإسمية إنما تتيح مجرد العد ، غير أن هذا لا يلغي الخصائص الأخرى في المعطيات داخل الفئات الإسمية ، فإذا أُتيح لنا التوصل إلى متصل يبين الفروق في الصفة أو الكيفية (Propriety) أي المفهوم الإدراكي موضوع الملاحظة والقياس ، فإننا نستطيع أن نتقدّم من خلاله للتعامل مع تقديرات كمية لهذه المفاهيم ، تقبل المعالجة في ضوء النسق الرياضي الخطي (General Linear Group) .

إذا عدنا مرة أخرى لطبيعة الخصائص أو المفاهيم ، التي رأينا أنها يمكن أن تكون مفاهيم تحليل المضمون ، فس نجد أن فكرة المتصلات فيها غير ممكنة إذا احتكنا لمفهوم الامتداد (Extension) ، كما نجد في العلوم الطبيعية والذي يعبر عن اتسام الواقع بكمٍ ممتد ، مثلما نجد في الأطوال أو الأوزان ؛ غير أن الظواهر المختلفة لا يحكمها مفهوم الامتداد فقط ، والذي يقوم على الوجود الفعلي لصفر مطلق (Absolute zero) من الخاصية ، مثلما نجد في الأطوال والأوزان والمسافات ، والذي يترتب عليه أن مجموع أي تقديرين لمشهدتين مختلفتين يساوي مجموعهما الجبري ، مثلما نرى في طولي خطين يبلغ طول أحدهما عشرين سنتمتراً ، ويبلغ طول الآخر خمسة عشر سنتمتراً ، وحيث يكون مجموع طولهما معاً خمسة وثلاثين سنتمتراً ؛ أو ثلاثة كيلوجرامات وأربعة كيلوجرامات من مادة معيّنة فيكونان معاً سبعة كيلوجرامات .

مفهوم الامتداد هذا محدود الاستخدام ، بحيث لا ينطبق إلّا على الظواهر الطبيعية المحسوسة ، غير أن العلم يتعامل أيضاً بمتصلات (Continuous) أخرى تخرج عن مفهوم الامتداد التقليدي إلى مفهوم آخر هو الشدة (Intension) ، والذي يختلف عن مفهوم الامتداد في خاصية بارزة هي عدم وجود صفر مطلق ، بل صفر افتراضي (Arbitrary Ornornative Zero) (Senders, 1953) .

مفهوم الشدة إذن ، هو المفهوم الذي يمكن من خلاله تصوّر تقديرات كمية ذات خصائص متصلة ، تنتقل بنا من مستوى التصنيفات الإسمية إلى مستوى العلاقات الخطية (Linear) .

ولنتناول الآن بعض الفروق المميّزة لكلٍّ من الامتداد والشدة في مجال مفاهيم المضمون . لنفترض ، أننا نتناول مفهوماً إدراكياً ، أطلقنا عليه اسم « التأيد » ، لا نستطيع هنا أن نقول إن لدينا « صفر تأيد » في قضية ما ، بنفس القدر من الصحة الذي نقول به إن هناك « صفر ماء » في كوب زجاجي ؛ « فـ صفر الماء » صفر حقيقي ، يجعلنا نقول إنه « لا وجود » للماء في الكوب ، أمّا « صفر التأيد » فـ صفر افتراضي ، يجعلنا نقول إننا « لا نستطيع ملاحظة » أيّ قدر من التأيد في المضمون المعين . هنا ، إذن ، فارق بين الصفر الحقيقي والصفر الافتراضي ، فالصفر الافتراضي يعني « لا شيء ملاحظ » (Non Observable) ، بينما الصفر الحقيقي أو المطلق يعني « لا شيء موجود » (Non Exist) من الخاصية . فنحن « لا نلاحظ » أو ندرك أيّ قدر من التأيد ، بينما « لا نجد » أية قطرة من الماء في الكوب .

وتعتمد بعض ظواهر الفيزياء على فكرة الشدة والصفر الافتراضي ، مثل درجة الحرارة ، فعالم الفيزياء لا يقول « لا توجد حرارة » ولكن يقول « لا تلاحظ حرارة » في المكان المعين ، فدرجة الحرارة صفر محددة ، بوصفها صفر افتراضياً يتحدد في ضوء التغيرات ، التي « لا تلاحظ » في عمود الزئبق المعياري - والذي يعني عدم تحرك الزئبق فيه - هذا الصفر الافتراضي .

وتعتمد مفاهيم العلوم الإنسانية أساساً على فكرة الشدة والصفر الافتراضي ، من ذلك مثلاً : أننا نقيس الذكاء بمضاهاة عينة من السلوك ، الذي ينطبق عليه المفهوم بوحدات للقياس هي الاختبار ، بنفس الشكل الذي يضاها به عالم الفيزياء ما يظهر من سلوك في المناخ ينطبق عليه مفهوم الحرارة بوحدات على عمود الزئبق . ونحن لا نستطيع أن نقول ، إن شخصاً ما لا يوجد لديه ذكاء ، أو إن ذكاءه صفر ؛ بل نقول إننا « لا نلاحظ » لديه أي قدر من الذكاء بحكم فشله في الإجابة على كل بنود الاختبار .

وتختلف تقديرات الشدة عن تقديرات الامتداد في أنها لا تقبل الجمع الجبري ، فلا نقول إن طفلين ، نسبة ذكاء أحدهما (١٢٠) ونسبة ذكاء الآخر (٨٠) يجعل مجموع نسبة ذكائهما معاً (٢٠٠) ، كما أن مزج مقدارين من الماء درجة حرارة أحدهما (٣٠) والآخر (٦٠) لا يجعل درجة حرارتهما معاً (٩٠) .

هذه الفروق بين الشدة والامتداد ، وحدود التعامل بهما في المفاهيم العلمية ، ومضاهاة مقدار للشدة بوحدات مقياس معياري مناظرٍ محدّد مقدار ما يمكن ملاحظته ، هي المجال الذي يتعيّن أن يتطوّر تحليل المضمون في اتجاهه .

فإذا بدأنا بالتعامل مع مفاهيم إدراكية ، لا مع الملاحظات الفيزيائية المباشرة ، وعرفنا أن هذه المفاهيم يمكن التعبير عنها في شكل متصلات ، وهي متصلات للشدة وليست للامتداد ، وإذا توفّرت لدينا وحدات معيارية نضاها بها متصلات الشدة في الظواهر ، لنخرج بتقديرات كمية تدرج في إطار النسق الخطي ، فنستطيع أن نتطوّر بأسلوب تحليل المضمون .

السؤال المباشر الذي يفرض نفسه الآن هو : كيف نضع هذه المقاييس ذات الوحدات المعيارية لمفاهيم مثل « التأييد » أو « المعارضة » أو « الإثارة » أو « المبالغة » ؟

مرة أخرى ، لا بد من العودة لمفهوم الشدة ، فإذا افترضنا أن لدينا كوباً فارغاً وضعنا فيه قطرة من الماء ثم خمس قطرات ثم عشر قطرات ، فسيكون المجموع ست عشرة قطرة ، وهو مجموع امتدادي قابل للجمع (Additive) ، لأن جميع القطرات من فئة واحدة ، الماء . وبالمثل ، إذا وضعت مفهوماً مثل العصائية (Neuroticism) وكان لديّ مقياس ، عبارة عن « وحدات » هي « أعراض » العصائية ، وهي جميعها ممّا ينطبق عليه مفهوم العصائية ، فإن تكرار ظهور هذه الأعراض ، أو عدد هذه الأعراض لدى شخص معيّن ، عبارة عن درجته على العصائية هي مجموع « لشدة » الأعراض أو لشدة العصائية وليس لكميتهما ؛ وبالمثل ،

فإن مقياساً «للتأييد» يتضمن أشكال التأييد وغازجه في المضمون - كائناً ما يكون هذا المضمون وموضوعه - وبقدر ظهور وحدات خارجية في المضمون تناظر أشكال هذا التأييد وغازجه في المقياس، بقدر ما نحصل على مقياس جيد للتأييد، مقياس «لشدة» التأييد أو شدة المبالغة أو الواقعية أو الخيال أو أي من مفاهيم المضمون التي نطورها ونستخدمها في سياق معين.

ولنفترض الآن، أننا في سبيلنا لتصميم مقياس «للتأييد» نطبقه على مضمون معين، فإن أمثلة من بنود مثل هذا المقياس ستكون قريبة من هذا الشكل.

- ١ - هل تعرض القضية بالتعبيرات الإيجابية (مثل كريم بدلاً من مسرف، وحازم بدلاً من متصلّب، وذكي بدلاً من خبيث)؟
- ٢ - هل تظهر تفضيلات لفظية للجانب الإيجابي؟
- ٣ - هل تُظهر الموازنات المعقودة ترجيحاً إيجابياً؟
- ٤ - هل تستخدم شواهد مؤيدة للقضية؟
- ٥ - هل تستخدم تعبيرات وجدانية متعاطفة مع القضية؟
- ٦ - هل تُفند الحجج المعارضة للقضية؟
- ٧ - هل تُستخدم تبريرات مؤيدة للجانب الإيجابي؟

والإجابة بنعم من جانب «المحلل» على كل بند في مثل هذا المقياس، تعني تأييداً، ومجموع الإجابات يعني درجة التأييد، وهي درجة تمثّل تقديراً «لشدة» التأييد. ويعتمد تصميم مثل هذا المقياس بطبيعة الحال على عدد أكبر من البنود، وعلى الاشتراطات المنهجية اللازمة في تصميم المقياس. وسنجد في التطبيق الواقعي لمثل هذه المقاييس، أن بعضاً من بنودها لا مكان له على الإطلاق في مضمون معين؛ غير أن هذا لا يؤثر في منطق النظام المقترح، وقد نجد أيضاً في الاستخدام الواقعي أن نبداً بمقياس يمكن أن يصلح في مقياس آخر لقياس الموضوعية أو الواقعية، فنستخدمه للغرضين معاً أو في المقياسين في الوقت نفسه، وإن كان هذا الإجراء غير مفضل منهجياً.

إذن، فالتكرارات داخل الفئة، والتي هي عبارة عن تناظر بين خصائص المضمون والبنود التي تعكس المفهوم المعين هي مقياس الشدة المطلوب.

يؤدي هذا المنحى إلى التعامل مع المفاهيم الإدراكية للمضمون تعاملأ كمياً ينتهي لتوصلنا إلى متصلات متدرجة، وعادة ما تحتلف هذه المتصلات في طبيعتها، فقد يأخذ بعضها شكل المتصلات القطبية (Bipolar)، فيكون مقياساً لمفهومين متناقضين يحتل كل منهما قطباً على طرفي المتصل مثل «التأييد - المعارضة» أو «الوقائع - الآراء»، أو غير ذلك من المتصلات التي تعني الدرجة المرتفع عليها أحد المفهومين، بينما تعني

الدرجة المنخفضة المفهوم الآخر . وقد تكون المتصلات بسيطة (Simple) مثل « التدليل أو البرهنة » : كلما ارتفعت الدرجة على المقياس كلما كان المضمون متسماً بخاصية التدليل أو البرهنة على القضية ، وكلما انخفضت الدرجة كلما كانت تعبيراً عن انخفاض في شدة البرهنة أو التدليل ، أو انعدام التدليل ، دون أن يكون هناك قطب آخر تعنيه الدرجة المنخفضة⁽¹⁾ .

يقفز عند هذا المستوى تساؤل آخر حول عدد ومجال المفاهيم التي يمكن افتراضها وتوفير مقاييس في مجال المضمون . والواقع ، أن الإجابة على هذا التساؤل لا يحكمها اعتبار منهجي بل اعتبارات تاريخية تتعلق بتطور الأنساق الإدراكية التي تنتظم من خلالها وقائع مجال معين ، فقد تتحرك خلال المرحلة التاريخية الراهنة من خلال نسق إدراكي (Conceptual Organization) فقير أو مجذب أو غير مناسب ، بينما يحدث بعد ذلك تطور يؤدي إلى صياغة أنساق إدراكية ، أعرض أو أوفق أو أصح ، تفتح المجال متسعاً أمام مفاهيم جديدة ؛ فالنسق الإدراكي القديم - والذي ظل سائداً حتى العصور الوسطى والذي يضع الإنسان في مركز الوجود ، والأرض في مركز الكون ، والأفلاك تدور حولها - ظل معوقاً لتقدم العلم لأجيال عديدة ؛ وعندما تطور هذا النسق ، أو اكتشف نسق آخر على يد كبلر وجاليليو ، انفتح المجال أمام مفاهيم جديدة صالحة وخصبة ، لا تدور حول الكون والإنسان فقط ، بل حول العديد من الظواهر الأخرى (Campbell, 1928) .

غير أن تعدد المفاهيم في إطار النسق الإدراكي الجيد ، ورغم ما له من خصوبة ومزايا ، لا يُعد مطلباً مغرياً ، فالعقل الإنساني ينحو دائماً نحو التلخيص والتجريد ، وما القوانين العلمية والصياغات الكبرى ، سواء في مجال العلوم الإنسانية أم الفيزيائية ، إلا تلخيصات تقريبية وتجريدات شديدة العمومية . والتلخيص والتجريد يبدآن أولاً من هذا التعدد وهذه الكثرة من المفاهيم .

فإذا وضعنا مطلب التلخيص أو الاقتصاد (Parsimony) والتجريد أمامنا في مجال المضمون ، فيتطلب الأمر البحث عن أسلوب يمكن من خلاله التوصل إلى الأبعاد التجريدية الكبرى للمضمون ، والتي تكون هنا بمثابة فئات وصفية عريضة لأية عينة من المضمون .

وطالما تمكناً حتى هذه النقطة من تجاوز المستوى الإسمي والنسق التبادلي ، وأمكننا إخضاع خصائص المضمون لمقاييس الشدة ، بما يسمح بمعالجتها وفق خصائص النسق الخطي أو المستقيم ، فإن الأساليب الإحصائية المشروعة في هذا النسق هي حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط العزوم (Product moment) ومعاملات التباين (Variance) المختلفة . وفي ضوء هذه الأساليب ، وإمكانية حساب الارتباطات بين عدد من المتغيرات « المفاهيم المقيسة » في مجال المضمون ، يمكننا أن نتقدم إلى التحليل العاملي (Factor Analysis) وهو الأسلوب الذي نستطيع بواسطته الحصول على تلخيصات وصفية في شكل أبعاد متصلة من خلال التباينات التي تعبر عنها الارتباطات التجريبية بين هذه المفاهيم ، وبقدر التقدم في استخدام التحليل العاملي من المستوى الأول - وهو تحليل مصفوفة الارتباطات الأصلية بين مقاييس المضمون إلى المستويات

العليا لتحليل الارتباطات بين العوامل نفسها. بقدر استمرارنا في خط التلخيص والاقتصاد والتجريد (فرج ، ١٩٨٠ ، أ). وإن كان يتعين الإشارة هنا إلى الحقيقة الهامة التي يجب أن تقودنا عند اتجاهنا لمثل هذه التصميمات العملية ، وهي أن مثل هذه الدراسات العملية يتعين أن تبدأ باستمرار من تصوّرات نظرية واضحة ، وأن تبني على فروض مسبقة من خلال نسق إدراكي ، بمعنى أن يكون المنحى « افتراضياً إستدلالياً » (Hypothitico - Deductive) ، نبدأ فيه من فروض نظرية عريضة تنظم المجال ، وتنتهي منه إلى مؤشرات أو أبعاد مستخلصة من بيانات واقعية تدعم أو تصحح فروض النظرية ؛ ودون هذه البداية النظرية الإدراكية التي تستمد عناصرها من التراث والمقدمات النظرية الكبرى ، لا تصبح للنتائج قيمة علمية كبيرة ، بل قد تصادّر أحياناً على التقدم المرجو للأسلوب .

لعلنا في حاجة أخيراً للإشارة إلى بعض المحاولات التي اقتربت بشكل أو بآخر ، في نقطة أو أخرى للمنحى والنظام اللذين عرضنا لهما الآن ، بما يُعد إرهاباً مبكراً يتسق مع بعض الأفكار هنا :

- المحاولة الأولى ، دراسة فؤاد البهي السيد (السيد ، ١٩٦٥) وهي دراسة وصفية تهدف إلى تحليل موضوعات وفقرات وجل وكلمات وأفكار وصور جريدة « منار المغرب » المغربية للكشف عن خصائصها الرئيسية . ويتناول البحث الخصائص الفيزيائية للمضمون بالصورة التي أشرنا إليها في مقدمة هذه الدراسة ، والتي تعكس التعريف التقليدي لتحليل المضمون ، وبينما استخدمت فيها « عدد » الكلمات والجمل والفقرات والأفكار والموضوعات ، كان يمكن في ضوء المنحى المقترح هنا أن تكون مفاهيمها هي « التشويق » ، « الإقناع » ، « التبسيط » ، « الإخبار » ، « الإعلام » ؛ ومع ذلك ، فإن الإضافة التي تقدمها هذه الدراسة هي استخدامها التحليل العاملي للتعرف على خصائص العامل العام للمكوّنات المختلفة لخصائص الجريدة ، موضوع التحليل ، وهي الخصائص التي تمكّن الباحث من حساب الارتباطات بينها بصورة تعكس تصوّراً لمفهوم « الشدة » في ضوء تكرارات الموضوع المعين في فئات التحليل أو مفاهيمه .

- الدراسة الثانية لنجوى خليل (خليل ، ن ، ١٩٨٠) والتي قامت فيها بتحليل مضمون رؤية الصحافة المصرية للصراع العربي الإسرائيلي من ٥ يونيو- حزيران إلى ٦ أكتوبر- تشرين الأول ١٩٧٣ . ولا تتضمن الدراسة تعاملاً بشكل صريح مع مفاهيم إدراكية للمضمون أو مفهوم الشدة أو القياس الكمي لهذه المفاهيم الإدراكية للمضمون ، ولكنها تلجأ في ضوء فهم ضمني لبعض هذه الخصائص إلى تقدير الشدة بمؤشر التكرار داخل الفئات المختلفة ، ثم تنتقل منه إلى حساب الارتباطات بين هذه الفئات ، وتخرج من هذه الارتباطات بمحاولة لتفسير التجمّعات المختلفة .

- الدراسة الثالثة لناهد رمزي (رمزي ، ن ، ١٩٧٧) تحلّل فيها « الأبعاد » الأساسية لسلوك المرأة ، كما تعرضه قصص الصحافة النسائية ؛ وتعالج الباحثة ، في هذه الدراسة ، مفاهيم إدراكية بالمعنى الذي عرضنا له في هذا السياق ، متناولة هذه المفاهيم في صورة أبعاد قطبية ، من ذلك : « السلبية - الإيجابية » ، « العاطفية -

العقلانية « ، « الغيرية - الذاتية » . وتقع تحت هذه الأبعاد مجموعة من الفئات الصغرى تطلق عليها الدراسة اسم العناصر التفصيلية^(٥) . فإذا فحصنا هذه العناصر التفصيلية بالنسبة لكل بعد ، فسنبتين أنها تمثل وحدات قياس للمفهوم الذي يعكسه هذا البعد ، من ذلك عناصر أو بنود بعد السلبية - الإيجابية والذي يتضمن : معالجة المرأة ضعفها بالبكاء - ارتباط المرأة برجل يحميها من طمع الرجال - عدم تعبير المرأة عن دوافعها الحقيقية (المرجع نفسه ، ص ٣٦) . فإذا استخدمنا مثل هذا المقياس يمثل هذه البنود لمعالجة مضمون ذي طبيعة نوعية ماثلة ، فيمكننا أن نستخلص درجة للسلبية ، وهكذا ..

ولا تتقدم هذه الدراسة إلى مستوى المعالجة الكمية للدرجة على هذه الأبعاد ، أو لمحاولة تلخيصية للأبعاد التي خرجت بها - وهي في هذه الدراسة ثلاثة أبعاد فقط - وإن كانت الباحثة قد تمكنت من توسيع المفاهيم الإدراكية لنفس المجال في الدراسة الأساسية التالية (رمزي ، ١٩٨١) في ستة أبعاد بدلاً من ثلاثة .

إذن ، فالاقتراب نحو التحليل العاملي بوصفه منحى إحصائياً في إطار النسق الخطي يمكن تصوّر دوره في ضوء ما تعكسه دراسة فؤاد البهي ، كما أن استخدام التكرار ، بوصفه مقياساً للشدة ، يبرز مرة أخرى في دراستي البهي ونجوى خليل ، وإن كانت هاتان الدراستان لم تطرقا التعامل بمفاهيم إدراكية . كما يبدو مفهوم الأبعاد ووحدات المقياس للمفهوم الإدراكي متسقاً إلى حد كبير ، في دراسة ناهد رمزي ، مع خصائص التطوير المرجو في هذه الدراسة وإن كانت لم تعالج كمياً هذه الأبعاد .

- النقطة الأخيرة هنا ، هي : هل تصلح هذه الأبعاد الإدراكية العامة لوصف المضمون ، بالصورة التي يهدف إليها تحليل المضمون في الوقت الراهن ، أو أن هذا المنحى المقترح يمكن أن يؤدي إلى تغيير في طبيعة الأسلوب ، بحيث يجعل من حديثنا في النهاية تناولاً لشيء مختلف تماماً عن تحليل المضمون التقليدي .

الواقع ، أن البداية العيانية الجزئية لوحداث فيزيقية لقضية نوعية معينة في مجال تحليل المضمون ، لا يمكن أن ينتهي إلا لمجرد تلخيص عياني وجزئي أيضاً للمقدمات . فعالم الفيزياء لا يصف مجموعة أحجار لاحظها بنفس خصائصها العيانية ، كما لا يصف عالم النفس مجموعة من الأنشطة السلوكية التي قام بقياسها بنفس أشكالها السلوكية ، بل يتناول كل منهما ظواهره بمفاهيمه العامة ، مثل : الكثافة والوزن الذري أو الذكاء أو القدرات . وبالمثل ، فنحن في مجال المضمون في غير حاجة لتكرّر صياغة معلوماتنا عن عدد الجمل أو الفقرات أو الكلمات بصياغات مختصرة .

نحن في حاجة للوصول إلى الدلالات التي تتضمنها كل هذه المؤشرات ، الدلالات التي تعكس مفاهيم إدراكية تتجاوز هذه المعطيات العيانية .

معنى هذا ، أن يكون الهدف من تحليل المضمون في ضوء هذا المنحى ، وفي ضوء آفاق التطوير المقترحة هذه هو البحث عن كيف (How) تبلغ الرسالة الاتصالية ، وليس مجرد ماذا (What) تحتوي هذه الرسالة من

مكوّنات جزئية تُجرى عليها مجرد التصنيف والعد .

إذا راجعنا الآن الخصائص النظرية لظواهر المضمون ، كما عرضنا لها الآن ، وطبيعة المفاهيم التي يمكن التعامل معها في هذا المجال ، ومدى انطباق مفهوم الشدة عليها ، وكيفية معالجتها وفقاً لهذا المفهوم في شكل مقاييس تؤدي للحصول على تقديرات الملاحظة من الخاصية في المضمون ، وإمكانية استخدام هذه المقاييس بما يؤدي إلى الخروج بتقديرات تسمح بحساب الفروق في هذه الخصائص بين مضمون وآخر ، ومقارنة عيّنات مختلفة من المضمون بين مجتمع وآخر ، أو مكان وآخر ، أو فترة زمنية وأخرى متحرّرين في ذلك من مشكلات الكم المطلق لعيّنة المادة الاتصالية ، ومعتمدين على حسن تصميم وسحب العيّنات ، ومتجاوزين مستوى البحث عن الفروق بين العيّنات إلى مستوى الارتباطات ، ثم التحليل العاملي للتعرف على الأبعاد التلخيصية العامة .

إذا فعلنا كل ذلك ، فإننا نكون قد نجحنا في تطوير واستخدام أسلوب ، أو أداة علمية ذات خصائص منهجية مقبولة ، تمكننا من التعرف على خصائص العيّنات المختلفة (عيّنات المضمون) في أي مكان أو زمان معينين (من خلال إمكان دراسة الفروق) ، وتمكننا من دراسة خصائص الظاهرة (أي ظاهرة المضمون نفسها) بوصفها ظاهرة علمية ، هي قلب الاتصال الإنساني الذي يتمثل في استخدام الرموز في أعلى مستوياتها التجريدية ودلالاتها العقلية .

وقد ينتهي بنا كل ذلك إلى تصوّر لما يجب أن يكون عليه تعريف تحليل المضمون في ضوء هذا المنحى ، إذ يصبح « أسلوباً امبريقياً للوصف التخليصي والتجريدي لأبعاد المفاهيم الإدراكية للمادة الاتصالية » .

مراجع

- آدم ، محمد سلامه : صراع الأدوار لدى المرأة العاملة ، (رسالة دكتوراه ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ ، غير منشورة) .
- السيد ، فؤاد البهي : تحليل المضمون لصحيفة منار المغرب ، القاهرة ، ١٩٦٥ (نشر خاص) .
- حنوره ، مصري عبد الحميد : الأسس النفسية للإبداع الفني في الرواية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .
- خليل ، نجوى : رؤية الصحافة المصرية للصراع العربي الإسرائيلي ، دراسة تحليلية لجريدة الأهرام ، (رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، غير منشورة) .
- رمزي ، ناهد : الأبعاد الأساسية لسلوك المرأة ، كما تعرضه قصص الصحافة النسائية . في ناهد رمزي وآخرين (إشراف : مصطفى سويف) : صورة المرأة كما تقدّمها وسائل الإعلام ، دراسة في تحليل المضمون للصحافة النسائية ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٧ .
- رمزي ، ناهد : الأبعاد الأساسية لسلوك المرأة كما تعرضه قصص الصحافة النسائية ، في ناهد رمزي وآخرين (إشراف : مصطفى سويف) : صورة المرأة كما تقدّمها وسائل الإعلام ، دراسة في تحليل المضمون للصحافة النسائية ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الثاني ، ١٩٨١ (تحت النشر) .
- سويف ، مصطفى : الأسس النفسية للإبداع الفني ، في الشعر خاصة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٩ ، الطبعة الثانية .

- فرج ، صفوت : القياس النفسي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٠ .
- فرج ، صفوت : التحليل العاملي في العلوم السلوكية ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٠ . أ .
- Angell, R. C & Dunham, Veras & Singer, J. D; Social Values and Foreign Policy Attitudes of Soviet and American elites, J. Confl. Resol., 1964, 8, 330-491.
- Berelson, B; Content Analysis in Communication Research, Glencoe, Free Press, 1952.
- Berelson, B & Salter, P; Majority and Minority Americans: Analysis of Magazine Fiction, Pub. Opin Quart., 1946, 10, 168-190.
- Campbell, N. R, et al., Account of Principles of Measurment and Calculation, London, Longmans, 1928.
- Hart, J. A; Election Campaign Coverage in English and American Newspapers, Journalism Quart., 1965, 42, 213-218.
- Holsti, O.R, Content Analysis For Social Sciences and Humanities, LONDON, Addison-Wesley Pub. company, 1969.
- Mc Card, H. G; A study of the Novels of Charlotte and Emily Bronte as an Expression of their personalities, 1947, 16, 109-152.
- Mc Granham, D. V; Content Analysis of Mass Media of Communication, in M. Jahoda, et al., Research Methods in Social Relations, 2, 1956, 536-560.
- Senders, V. L; Acomment on Burke'S Additive and Statistics, Psychol. Rev., 1953, 60, 423-424.
- Stevens, S. S; On the Theory of Scales of Measurment, in W. A Mehrens & R. L. Ebel (Eds.): Principles of Educational and Psychological Measurment, Chicago, Rand Menally & Co., 1969.

الحواشي

- (١) يمكن بالإضافة إلى مواد الاتصال الجمعي ، تحليل مضمون مواد خاصة مثل خطابات شخصية لشاعر أو مفكر ، أو مسودات شعرية أو أدبية غير منشورة ، أو استجابات لفظية متصلة لأسئلة قياسية في اختبار أو استارة بحث (راجع : سوف ١٩٥٩ ، جنوره ١٩٧٩ ، آدم ١٩٨٠) .
- (٢) وإن كانت هناك أساليب أخرى لتحليل المضمون ، لا تلجأ إلى التصنيف والعد ، وتكتفي بالتحليل الكيفي (Qualitative Analysis) للمضمون ، ولا يُعد هذا المنحى بديلاً أو مكملًا للمنحى الكمي الذي ينصب اهتمام هذه الورقة عليه في عرضها لعدد من الأسس النظرية والمنطق الذي يمكن أن يتأخر تحليل المضمون الكمي وفقاً له .
- (٣) ما لم يكن ذلك متعلقاً بطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة ، وعدم إمكان إخضاع مفاهيمها لشكل من أشكال التكميم الأكثر تقدماً .
- (٤) أي أن نقطة الصفر لا تقع في منتصف التصل ، مثلما نجد في التصللات أو الأبعاد القطبية ، بل تقع على أحد القطبين .
- (٥) وإن كانت هناك فئات أخرى وسيطة داخل هذه الأبعاد العريضة ، ولكننا لن نتعرض لها ، إذ تناول هنا فقط هذه العناصر التفصيلية ، بوصفها قريبة الشبه بنود المقياس الذي نتخيل إمكان تصميمه لقياس المفهوم .